

طرق استثمار الموارد
الاقتصادية في دولة ليبيا.

إعداد:

صالح خلفية إبراهيم

عضو هيئة تدريس في قسم الهندسة
المعمارية - بكلية التقنيات الهندسية القبة.

زهير محمد عبدالعاطي

عضو هيئة تدريس في قسم الجغرافيا -
جامعة درنة فرع القبة.



كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بنينسونا

الملخص:

أهتمت هذه الدراسة بتحليل طرق استثمار الموارد الاقتصادية (الطبيعية-البشرية) بدولة ليبيا، بهدف الوصول إلى أهم الأسباب المؤدية إلى ضعف استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا، وكذلك معرفة أهم طرق استثمار الموارد الاقتصادية، ووضع حلول تساهم في رفع المستوى الاقتصادي للدولة، وتم استخدام أسلوب الملاحظة، ولتحقيق الأهداف استخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتبين الدراسة أهم طرق استثمار الموارد الاقتصادية وكيفية استثمارها في الدولة الليبية.

وتقترح الدراسة تطبيق القوانين التي تحد من الاستثمار العشوائي للموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية، وتفعيل الدور الإعلامي بحيث يحد على الحفاظ على الموارد الطبيعية واستثمارها بشكل يرفع من المستوى الاقتصادي للدولة. الكلمات المفتاحية: الموارد الاقتصادية، دولة ليبيا، الجغرافيا الاقتصادية، إدارة الموارد في الهندسة المعمارية.

Abstract:

This study was concerned with analyzing the methods of investing economic resources (natural-human) in the State of Libya, with the aim of reaching the most important reasons leading to the weak investment of economic resources in the State of Libya, as well as knowing the most important methods of investing economic resources. The study developed solutions that would contribute to raising the country's economic level. The observation method was used, and to achieve the objectives, the descriptive and analytical approaches were used. The study shows

the most important ways to invest economic resources and how to invest them in the Libyan state.

The study proposes implementing laws that limit the random investment of natural and human economic resources, and activating the media's role to encourage the preservation of natural resources and their investment in a way that raises the country's economic level.

Keywords: Economic resources, State of Libya, Economic geography, Resource management in architecture.

المقدمة:

تشكل الموارد الاقتصادية في المجتمع (الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية) مصدر عناصر الإنتاج، التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية؛ نفهم الموارد الاقتصادية هنا على أنها عناصر الإنتاج وكل السلع والخدمات، سواء تلك التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، أو تلك التي تذهب للاستهلاك النهائي (خضوري، 2018، 87).

اهتم هذا البحث بدراسة الموارد الاقتصادية، بهدف معرفة الموارد الاقتصادية، وتحديد الفرق بين مصطلحات التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وكذلك التعرف على مدى تحقق النمو والتنمية الاقتصادية العالمية لوفرة الموارد الطبيعية، ثم تناول البحث طرق استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا.

إن دراسة طرق استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا، من أهم ما يبين تأثير استثمار الموارد الاقتصادية على المستوى الاقتصادي للدولة، وكيفية استثمارها، ووضع حلول تحد من ضعف استثمار الموارد الاقتصادية الطبيعية

والبشرية، ونلاحظ من خلال الدراسة ان دولة ليبيا تمتلك العديد من الموارد الطبيعية والبشرية، وتعتمد على مورد النفط بشكل كبير دون الاهتمام باستثمار الموارد الاقتصادية الاخرى، ويتبين هذا التأثير في عدة جوانب ومنها موارد الجانب السياحي والسكني والصحي والبيئي والصناعي والخدمي، وهذا مما أدى إلى القيام بالدراسة في شكل موضوعين أولها الوضع الراهن لأثر استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا، وثانيها تقديم مقترحات تحد من ضعف استثمار الموارد الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- (1) كيف يتم استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا؟
- (2) ما أهم أسباب ضعف استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا؟
- (3) ما الحلول التي تساهم في استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تحليل مشكلة ضعف استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا، وتسعى الدراسة إلى وضع حلول تحد من هذه المشكلة، حيث تم الإعتماد على الدراسة الميدانية وذلك عن طريق ملاحظة مشكلة الدراسة من خلال الزيارات الميدانية لبعض المدن في الدولة الليبية.

منطقة الدراسة:

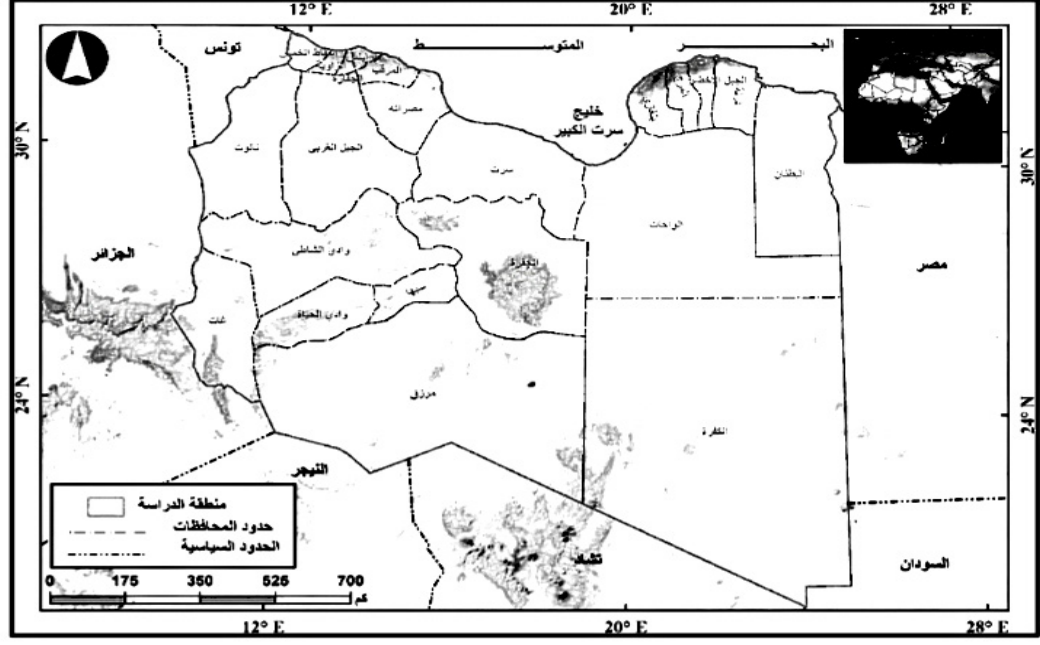
ليبيا دولة عربية إفريقية، تقع في شمال إفريقيا، ويعتبر موقعها موقع استراتيجي متميز، حيث يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق مصر والسودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب تونس والجزائر، وتشغل ليبيا مساحة تبلغ حوالي 1.775.500 كم²، وهي بذلك ثالث أكبر دولة من حيث المساحة

في إفريقيا، ويبلغ طول حدودها مع جاراتها الست حوالي 4.843 كم، (مصر 1.115 كم، تشاد 1.055 كم، الجزائر 952 كم، السودان 383 كم، النيجر 354 كم، وتونس 459 كم) بينما يبلغ طول سواحلها البحرية حوالي 1.770 كم (عمور، 2014، 1065) والشكل (1) يوضح حدود دولة ليبيا.

الحدود الزمنية للبحث تتمثل في فترة القيام به خلال الفترة 5/3/2025 إلى

15/5/2025.

الشكل (1) حدود دولة - ليبيا.



المصدر: زينب عبدالعال سيد رمضان (2023) أزمة الدولة في ليبيا- دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد الخامس والعشرون، ص 38.

أهداف الدراسة:

1. معرفة أهم أسباب ضعف استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا.
2. معرفة كيف يتم استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا.
- 3- وضع حلول تساهم في التغلب على ضعف استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا.

الموارد الاقتصادية:

قبل التطرق للموارد الاقتصادية، لا بُد أن نتطرق إلى معرفة الموارد: والذي بدوره ينصرف إلى كل ما يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

والمورد اصطلاحاً يعني كل ما يقوم به الإنسان من إدراك وتقييم لمنفعته من البيئة، وإعداده للدخول في دائرة الإستغلال الإقتصادي لغرض إشباع حاجات معينة أو مطلب معين؛ وعليه لا بُد من توافر شرطين في المورد هما:

1- توافر المعرفة والمهارة للإنسان التي تسمح له بإستخراج الموارد وإستخدامها.

2- توافر الطلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها.

فالنسبة للشرط الأول: فلا بُد من توافر الخبرات الفنية والتكنولوجية اللازمة لإيجاد الموارد أو جعلها صالحة للإستخدام الإقتصادي، وبعدها ساهم التطور التكنولوجي في إيجاد موارد من موارد طبيعية كانت مهملة.

إما بالنسبة للشرط الثاني: فذلك ينص على أن الطلب على المورد هو طلب غير مباشر، أي أنه طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات (الشمري، 2012، 7).

يُفضل الاقتصاديون تقسيم الموارد الاقتصادية حسب دورهما في العملية الإنتاجية، والتي يطلق عليها عناصر الإنتاج: والمتمثلة بالأرض والموارد الطبيعية، العمل والموارد البشرية، رأس المال، التنظيم والمعرفة (خضوري، 2018، 87).
الفرق بين المفاهيم الآتية:

(مفهوم النمو الاقتصادي- مفهوم التنمية المستدامة- مفهوم التنمية الاقتصادية):

النمو الاقتصادي: يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: «الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد»، وبالتالي نستطيع القول: إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسيع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي.

التنمية المستدامة: تعرف بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح هذا ان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيداً وتداخلاً فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي (عمارى، 2008، 7).

التنمية الاقتصادية: وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة (إبراهيم، 2000، 499).

وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث في

الهيكل الاقتصادي، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تبعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضمينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية (حلاوة وصالح، 2009، 65).

مدى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية العالمية لوفرة الموارد الطبيعية:

تناولت المؤلفات الاقتصادية أسباب إخفاقات الاقتصاديات الوفيرة للموارد

الطبيعية في تحقيق نمو وتنمية اقتصادية رغم توفرها على ثروة طائلة، وفي هذا المجال تعتبر الدراسة التي أجراها علماء الاقتصاد واحدة من أكثر الدراسات شمولاً المستندة إلى التجربة، والتي كانت بعنوان «وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي»، وقد توصل هذان الاقتصاديان (ج.د. زاكس و أ.م. ورنر، 1995) إلى أن من بين أبرز الخصائص الحديثة للنمو الاقتصادي المثيرة للدهشة، هو أن الدول التي تتميز بوفرة في الموارد تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة بتلك الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة، غير أن هذا الارتباط السلبي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي يبدو للوهلة الأولى كأنه لغز، لأنه لا يخطر على البال أن تؤدي وفرة الثروة إلى تراجع نمو مختلف قطاعات الاقتصاد، لأن قبل كل شيء، وفرة الموارد تؤدي إلى زيادة ثروة البلد بواسطة مضاعفة حجم الصادرات المحلية من الموارد، وبالتالي فمن المتوقع أن يعرف هذا الاقتصاد زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وليس العكس.

ويؤكد تاريخ الاقتصاد العالمي وجهة النظر هذه، ففي القرن السادس عشر، كانت مدن مثل (مدينة جنيف- بدولة سويسرا)، (مدينة أمستردام- بدولة هولندا)، (مدينة لندن- بالمملكة المتحدة دولة إنجلترا)، كأهم المدن الاقتصادية في العالم آنذاك رغم أنها كانت مدن صناعية متخصصة في الصناعات النسيجية

لا تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية، على خلاف مدن أخرى مثل (مدينة لشبونة- عاصمة دولة البرتغال)، (مدينة مدريد- بدولة إسبانيا)، والتي رغم أنها كانت تستقبل تدفقات كبيرة من السبائك الذهبية والفضة من مستعمراتها إلا أنها لم تكن مدن اقتصادية عالمية، وهذا في مرحلة كانت أسبانيا غنية بموارد مستعمراتها؛ إذن فقبل أن يتم دراسة ظاهرة الارتباط السلبي بين التنمية ووفرة الموارد حديثاً وإعطائها تفسيرات اقتصادية محضة، فقد حاول علماء الاجتماع تفسيرها قديماً، على غرار الفيلسوف والسياسي الفرنسي (1576)- جان بودن) الذي كتب يقول: «الرجال الذين يمتلكون أرضاً واسعة وخصبة يعتبرون في العموم كسلاء، وعكس هذا فالبلد القاحل يجعل الرجل معتدلاً بالضرورة وبالتالي حذراً يقضي دؤوب» (محمد، 2012، 3-4).

مناقشة النتائج:

أولاً: الوضع الراهن للموارد الاقتصادية في دولة ليبيا:

تمتلك دولة ليبيا العديد من الموارد الاقتصادية ومن اولها الموارد الطبيعية كالثروة الحيوانية والنباتية والبحرية ومصادر المياه الجوفية والتربة الصالحة للزراعة والبتروول وبعض المعادن الطبيعية، وثانيها الموارد البشرية وفي الغالب جميع هذه الموارد الطبيعية والبشرية غير مستثمرة بشكل مناسب في الدولة، ويرجع السبب لعدم استقرار الوضع السياسي للبلاد، وكذلك سيطرة الطابع الاجتماعي على سكان الدولة، ويمكن توضيح أهم الموارد الاقتصادية التي ترفع من المستوى الاقتصادي للدولة والسكان كما يلي:

- الإمكانية الاقتصادية لاستثمار الموارد الطبيعية في دولة ليبيا:

قد تؤثر الموارد الطبيعية على المستوى الاقتصادي للدولة بشكل واضح، وعند استثمار هذه الموارد بطريقة مناسبة يمكن ان ترفع من المستوى الاقتصادي للدولة، ويدخل هذا الاستثمار في كافة المجالات كما يلي:

- المجال الاقتصادي: من خلال زيادة المستوى الاقتصادي للدولة وكذلك

مستوى دخل الأفراد، وهذا عندما يتم استثمار كافة الموارد الطبيعية والبشرية وإتباع سياسات اقتصادية تحد من قيمة الإنفاق بين كافة المشاريع، فمثلاً يمكن استثمار مخلفات أحد المصانع في مصانع أخرى تنتج قيمة اقتصادية لهذه المخلفات.

- المجال السياحي: يمكن الاستفادة من السياحة كمصدر اقتصادي للدولة، وهذا من خلال الاهتمام بكافة الأماكن السياحية وجعلها تجذب أكثر عدد من السكان وكما من المفترض أن يتم الحفاظ على هذه الأماكن لما لها من قيمة اقتصادية لسكان الدولة، ويمكن أن تتراوح تكلفة الدخول إلى هذه الأماكن من شخص يحمل جنسية وطنية إلى شخص آخرى يحمل جنسية اجنبية.

- المجال السكني: تعتمد كافة المباني عند القيام بعملية بنائها على عدة مواد وهذه المواد مستخلصة من الموارد الطبيعية وعند استثمار هذه الموارد بطرق صحيحة من قبل الدولة قد تساهم في الرفع من مستوى اقتصاد الدولة وكذلك مستوى دخل الأفراد، وعلى سبيل المثال إقامة مصانع توفر مواد بناء المباني من قبل الدولة وتكون قيمتها أقل من قيمة المصانع ذات ملكية الأفراد.

- المجال الصناعي: تستعمل أغلب المصانع الموارد الطبيعية في تصنيع كافة المنتجات وقد تحصل هذه المصانع على المواد الخام أو الموارد الطبيعية بعدة طرق، مما يزيد من تكلفة الإنتاج وعند وضع خطط تسهيلية من قبل الدولة لدعم هذه المصانع بالموارد وتقليل تكلفة النقل إلى المصانع قد يساهم في زيادة دخل الدولة والأفراد.

- المجال التجاري: تقوم كافة الأنشطة التجارية بتجارة الموارد الطبيعية الخام والمصنعة، ونتيجة لقلة المصانع وضعف جودة أغلبها وعدم التخطيط المناسب لأماكن الأنشطة التجارية والمصانع المورده لهذه الأنشطة فنلاحظ أن قيمة البيع تختلف من متجر الى آخر وخاصة عند استغلال التجار للازمات التحدث في الدولة.

- المجال الخدمي والموارد البشرية: تعمل كافة الخدمات على استثمار الموارد الطبيعية وكذلك الموارد البشرية، ونلاحظ ضعف التخطيط السليم في استثمار أغلب الموارد البشرية والطبيعية وهذا من خلال عدم التوزيع المناسب للموارد البشرية على أماكن عملهم بما يتناسب مع تخصصاتهم وهذا يعوق عمل العاملين على استثمار الموارد بشقيها الطبيعي والبشري.

- المجال الصحي: يستعمل العاملون في المجال الصحي مواد مستخلصة من الموارد الطبيعية وتشمل في الأدوية الطبية، وكما يستعمل بعض المرضى موارد طبيعية كالأعشاب في التغلب على الأمراض، وتقوم أماكن بيع لوازم المناسبات أو ما يعرف بالعطار ببيع هذه الأعشاب لصعوبة الحصول عليها وعدم توفرها في أغلب الأوقات.

- المجال البيئي: نتيجة الاستغلال الخاطئ للموارد الطبيعية والتمثلة على سبيل المثال في استنزاف الغطاء النباتي وكذلك رمي النفايات على الموارد الطبيعية أو الاقتصادية، وكما لقلة استغلال الثروة الحيوانية بشكل يؤدي إلى استثمارها أثر على مستوى اقتصاد الدولة ودخل الأفراد.

- ثانياً: الحلول المقترحة لاستثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا:

1- وضع آلية توزيع الموارد البشرية للمتخصصين على مؤهلات علمية مع أماكن عمل تناسب تخصصاتهم.

2- العمل على تطوير الموارد البشرية بشكل مستمر.

3- تطبيق القوانين التي تحد من استغلال الموارد الطبيعية بشكل عشوائي.

4- إنشاء مصانع للدولة تستثمر كافة الموارد الطبيعية وتوفر منتجات بسعر يتناسب مع سكان الدولة.

5- تنوع مجالات استثمار الموارد الطبيعية والبشرية في الدولة.

- 6- وضع خطط في الأماكن التعليمية توفر خريجين يتناسبوا مع سوق العمل.
- 7- تشجيع الباحثين على استثمار الموارد الطبيعية في المجال الصحي من خلال تقديم دراسات تستغل الموارد الطبيعية وتحولها إلى منتجات طبية.
- 8- تفعيل الدور الإعلامي بحيث يحث على الحفاظ على الموارد الطبيعية واستثمارها بشكل يرفع من المستوى الاقتصادي للدولة.
- 9- توزيع إيرادات الدولة على السكان بحيث يرفع من مستوى المعيشي ويؤدي إلى مستوى رفاهية للبلاد.

الخاتمة:

أُجريت هذه الدراسة تحليلاً وصفيًا، لطرق استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا، بهدف معرفة كيفية استثمار هذه الموارد والحد من ضعف استثمار الموارد الاقتصادية، ومن خلال الدراسة تبين إن دولة ليبيا تعتمد على مورد النفط بشكل كبير مع إهمال استثمار الموارد الطبيعية والبشرية الأخرى، وكما تعاني هذه الموارد الطبيعية والبشرية إلى استغلال خاطئ قد يعوق من الحفاظ عليها.

المراجع:

- 1- ابراهيم، نعمة الله نجيب (2000) أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- 2 - الشمري، إستبرق فاضل شعير (2012) الموارد البشرية والإقتصادية وصنع السياسة العامة مصر- والإمارات دراسة مقارنة، إطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، العراق.
- 3- حلاوة، جمال و على صالح (2009) مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، القاهرة- مصر.

4- خضوري، رسلان صافي (2018) دور التطور التكنولوجي والعولمة في تغيير مبدأ ندرة الموارد الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، العدد 2، سوريا.

5- عماري، عمار (2008) إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، أبريل، جامعة سطيف، الجزائر.

6- محمد سيدي شكوري (2012) وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.



الجامعة الإسلامية بمينيسوتا
Islamic University of Minnesota

الجامعة الإسلامية بمينيسوتا
Islamic University of Minnesota
المركز الرئيسي IUM

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمينيسوتا



mag@ium.edu.so